

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
يعين أعضاء الحكومة الجديدة

عين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد، بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط، أعضاء الحكومة الجديدة، وقد خاطبهم جلالته بالكلمة السامية التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

وزراؤنا الأنجاد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ها أنتم قد أصبحتم وزراء في حكومتنا . فعليكم احتراما لمسطرة القانون الدستوري أن تقدموا- وهنا الخطاب يتوجه بالخصوص إلى وزيرنا الأول- في أقرب الآجال البرنامج الذي ستعرضونه على البرلمان؛ وهذا البرنامج يجب أن يشمل جميع الخطوط الأساسية لسياستنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية . فعليه، ينبغي أن يناقش هذا البرنامج حسب المسطرة الجديدة في الدستور المعدل من لدن البرلمان. وحينما تحصلون إن شاء الله، بواسطة التصويت على تزكية البرلمان ستصبحون آنذاك مكلفين نهائيا بوزاراتكم.

وعليكم إذن، أن تعلموا أن الخطوة الثانية بعد هذه الأولى، هي تقديم القانون المالي للبرلمان . والقانون المالي في نظري هو الذي سيوضح ويعبر بكيفية مرموقة عن برنامج الحكومة . فإذا كان البرنامج هو تعداد لأهداف وخطوات، فالقانون المالي هو الذي يعكس على أرض الواقع ـ وفي ميدان التطبيق ـ بكيفية مرموقة حسب الوسائل التي لدينا السياسة التي نريد أن تضطلع بها حكومتنا.

وأريد هنا، أن أكرر أنه لابد من أن نخرج في برامجنا من الروتينية، ولابد من أن نأتي بشيء جديد لا بكل الأشياء الجديدة ولكن بشيء جديد، مع المحافظة على ثلاثة نقط؛ العجز المالي الذي لا يمكن أن يفوق 1,5% ومراقبة التضخم المالي مراقبة شديدة، وتشغيل وتكريم المواطن المغربي بالاستثمارات والعمل اليومي لا بالصدقة.

وفي كل هذه الخطوات والخطوات التي ستتلوها، عليكم أن تعلموا وزراؤنا الأنجاد أن البرلمان هو كذلك مجموعة من وزرائنا، فكلما خاطبنا أعضاء البرلمان عند افتتاح الدورات الرسمية، قلنا لهم : إننا نعتبركم بمثابة وزراء لأنه في العربية الفصحى الوزر ليس الذنب فقط، بل هو العبء .

فإذا كانت لاتزر وازرة وزر أخرى ،أي أن كل واحد معلق بذنبه ،فالمؤازرة والمعاونة هي معنى الوزير

والـوزارة، فإذن كلكم وزراء لهذا البلـد، بمعنى أنكم جنـود وعليكم كلكم أن تعملـوا في وضـوح وفي شفافية، وبـالأخص في جو إنساني مفعم بالاحترام المتبادل المبني على المنـافع المتبادلة، علما منكم أنكم في آخر المطاف، كلكم مغاربة وكلكم مواطنون .

لقد لاحظتم، أننا زدنا في لائحة الوزراء وزيرا مكلفـا بحقوق الإنسان وهذه التسمية ليست مطابقة للموضة أو لمسايرة المزيدات . لا. فهي تستجيب إلى حاجة أسـاسية في وطننا وفي بلدنا، وهي مربوطة كذلك بأن تقام على أرض المملكـة في أقرب وقت ممكن محاكم إدارية سيتوجها - إن شـاء الله - المجلس أو المحكمة الإدارية العليا، كما هـو جاري به العمل في كثير من الـدول . فهذا القـانون موجـود وأطره مـوجودة ولم يبـق الآن إلا أن يطبق، لأن حقوق الإنسـان في بلـدنـا هي الحقـوق المنصوص عليهـا في الدستور: حرية التجـول وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافـة والملكية الخاصة وما يلزم أن يحيط بها حتى تكون محترمـة . كل هذه المكتسبات ومـا سردته ربما تنقصه مسألة أومسألتـان أو ثلاث، وهذه الحريـات وهذه الحقوق يجب أن تكون مصـانة حتى يعيش كل مواطن في هذا البلـد مطمئنا على حاله وماله .

وحينما نقول، إننـا نريـد أن نكون دولـة قانـون، فعبارة دولـة القانون يمكن أن تطلـق علينا نحن في المغرب، قبل أي أحد، لأننا منذ إدريس الأول وإلى يومنا هذا لا نحكم إلا بكتاب الله وسنة رسوله وما أضمن لحقوق الإنسان وواجبات الإنسان من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فهذه هي الخطوط العـريضة للخطوات التي تنتظركم، ولكن أريد هنـا أن أزيد بعض الأمور لنطبع هذه الحكومة بالجدية وبالفعالية، تنقصنا الآن المفتشية العامة للدولة . فعلينا أن نخلقها من جديد وأن تكون لها الفعالية اللازمة، وعلى كل وزارة وزارة أن تخلق داخلها مفتشية خاصة لها، لأن اللامركزية هي هدفنا، ولكن اللامركزية يجب أن تكون هدفا يريح ومسألة تريح لا مسألة تقلق، ولا يمكن للوزير أن يعرف هل مـوظفه يطبق الـلامركزيـة، ويستعمل أحسن ما يمكن الاستعمال سلطـاته وقـدراته إلا إذا كانت كل وزارة وزارة لها مفتشيتها .

وأخيرا، لقد كاتبنا الوزير الأول برسالة دورية ستنشر عما قريب، تنص على أن ينتقل جميع الموظفين من كل الأنـواع ومن كل الطبقـات كـل أربع سنـوات . إن عمليـة كهـذه ستعـرف الموظفين ببلـدهم وستخلق جوا أطهر وأنظـف فيما يخص التعامل بين الموظفين وبين رعايانا الأوفيـاء، وأخيرا ستفتح آفاق المستقبل في السلم والهيكل الإداري .

هذه حفظكم الله ورعاكم، هي خطوطنا العـريضة، ولي اليقين، أنكم سوف تعملون بجد وسوف تخففون من الإدارة، لأن الإنجـاز يجب أن يفلت من ثقل الروتين، وهذا منوط بكل واحـد منكم في ما يخص وزارته ومسؤوليته . ومرة أخرى أؤكد على الحوار مع البرلمان ، فالبرلمان والحكومة شيئان متوازيان، فحينما تأتي الحكومـة أمام البرلمان بمشروع قانـون فليس لأنه اتخذ في مجلس وزاري برئاستنـا يصبح شيئا منزلا لا يمكن تلقيحه ولا النظر فيه ولا إصلاحه، بل يجب أن يكون ذلك المشروع منطلقا للمنافسة بين



الحكومة والبرلمان لإيجاد أحسن صيغة ولإيجاد أكثر ما يمكن من الشمولية وأكثر ما يمكن من الوسائل والحظوظ لهذا القانون، ليصل إلى هدفه. كما أن البرلمان حينما يرفع أمامنا مقترحات قانون، فللحكومة كذلك أن تنظر فيه وأن ننظر فيه وأن نرجعه إلى البرلمان ليقرأه قراءة ثانية أخذا بعين الاعتبار ملاحظات الحكومة، وهكذا ترون أن السلط وتوزيع السلط بينكم بالبرلمان تحكم عليكم بالحوار وبالتعامل اليومي وبالتعامل الإيجابي الذي بدونه لا ننتظر أي خير.

وأملي وأنتم غير منتمين لأي حزب، أن أرى في البرلمان معارضة قوية من جميع الأطراف المكونة له. معارضة قوية نزيهة جدية، وأظن أنها ستكون فرصة وامتحانا لجميع البرلمانيين على اختلاف أحزابهم وهيآتهم ليظهروا أن تدخلاتهم ليست إلا تدخلات وطنية ليس فيها شبهة من النزعات الحزبية.

أعانكم الله جميعا، ووفقكم وسدد خطاكم، إنه سميع مجيب.

26جمادى الأولى 1414هـ موافق 11نونبر 1993م



لائحة أعضاء الحكومة التي عينها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في 11 نونبر 1993

الوزير الأول :
السيد محمد كريم العمراني
وزير الدولة :
السيد مولاي أحمد العلوي
وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون :
السيد عبد اللطيف الفيلالي
وزير الدولة في الداخلية والإعلام :
السيد ادريس البصري
وزير العدل :
السيد محمد الإدريسي علمي المشيشي
وزير الصحة العمومية :
الدكتور عبد الرحيم الهاروشي
وزير المالية :
السيد محمد سكوه
وزير التربية الوطنية :
السيد محمد الكنيديري
وزير الصيد البحري والملاحة التجارية :
السيد المصطفى ساهل
وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر :
السيد محمد حصاد
وزير النقل :
السيد الراشيدي الغزواني
وزير البريد والمواصلات :
السيد عبد السلام أحيزون
وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي :
السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه
وزير الشبيبة والرياضة :
مولاي ادريس العلوي المدغري
وزير التجارة والصناعة :
السيد ادريس جطو
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
السيد عبد الكبير المدغري العلوي

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية :
السيد رفيق الحداوي
وزير الطاقة والمعادن :
السيد عبد اللطيف الكراوي
وزير الشؤون الثقافية
السيد محمد علال سيناصر
وزير الإسكان :
السيد ادريس التولالي
وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية :
السيد مراد شريف
وزير السياحة :
السيد سيرج بيردوكو
الأمين العام للحكومة :
السيد عبد الصادق الربيع
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإدارية :
السيد عزيز حسبي
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول :
السيد عبد الرحمان السباعي
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية القاطنة بالخارج :
السيد أحمد الوردي
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالعلاقات مع البرلمان :
السيد محمد معتصم
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول : السيد عمر القباج
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بحقوق الإنسان :
السيد عمر عزيمان
الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص المنتدب لدى الوزير الأول :
السيد عبد الرحمان السعيدي
كاتب الدولة في الشؤون الخارجية :
السيد الطيب الفاسي الفهري
نائب كاتب الدولة لدى وزير الدولة في الداخلية المكلف بالمحافظة على البيئة الطبيعية :
السيد شوقي السرغيني

26 جمادى الأولى 1414 هـ - موافق 11 نونبر 1993